

((العوامل المكانية في تنمية الصناعات الصغيرة)) دراسة مقارنة للنشاط في مدينتي الخالص و خان بني

سعد

د. عبد الله حسون محمد

جامعة ديالى / كلية التربية

مقدمة :

اتجهت خطط التنمية نحو التركيز على بناء الصناعات الكبيرة ذات الوفورات الحجمية التي يتحقق منها عموماً مهمات كثيرة تؤدي إلى قيادة النشاط عموماً ، ساعد في ذلك السياسات الاشتراكية التي كانت تتجه نحو بناء الصناعات الأساسية التي يمكن أن تحقق وفورات اقتصادية وقاعدة للبناء الصناعي ، والى مثل تلك أشير في نظريات بناء الأقطاب الصناعية والتنمية غير المتوازنة وأصبحت الصناعة التي يطلق عليه المفتاح (Key Industry) هي التي تقرر طبيعة البناء الصناعي واتجاهه . [١]

وقد تنامي في الفترات الأخيرة الاهتمام بالمشاريع الصناعية الصغيرة مع اتجاهات ((الخصخصة)) ودعم النشاط الخاص بل والاعتماد عليه في التطور اللاحق . وقد درس نشاط الصناعات الصغيرة من نواح مختلفة اقتصادية وفنية وحاجاتها للقوى العاملة والتمويل وتوفير المواد الأولية وإخضاع إنتاجها للتقييس والسيطرة النوعية إلى غير ذلك [٢] ، وعقدت ندوات ومؤتمرات على المستوى القومي والوطني واعدت الكثير من الدراسات في هذا الصدد ، إلا إن العوامل المكانية ودورها في نشأة هذه الصناعات وتباينها المكاني مشكلة يتطلب التصدي لها . ويفترض البحث على إن للعوامل المكانية دور في تباين الصناعات الصغيرة وفي نموها وتباين هياكلها .

وتتركز الدراسة على مدينتي الخالص و خان بني سعد لتقارب عدد سكانها وكونها تقعان في محافظة واحدة ولكنها تتباين بنشاطها الاقتصادي والصناعي . وبالتالي يطرح البحث السؤال الآتي ، ما هو دور العوامل الموقعية في تباين الصناعات الصغيرة .

ودرس البحث أولاً : أهمية نشاط الصناعات الصغيرة مشيراً إلى إن الصناعات الصغيرة تلعب دوراً في تلبية حاجات السوق المحلية ، وتلبية متطلباته اليومية من المنتجات الواسعة الاستهلاك والطازجة ، وتعمل على اجتذاب المدخرات الخاصة وعلى خلف فرص عمل لمختلف المهارات وغيرها ، كما نقوم بتتويج الإنتاج وتكامله

فضلاً عن استغلال الخامات والمواد الأولية وغيرها ، يساعدها في ذلك سهولة إنشائها ، إدارتها وبساطة التقنية في اغلب منشأتها . وباني دورها في التنمية الإقليمية فهي تنتشر في الأقاليم والمراكز الحضرية المختلفة ، في حين تختار الصناعات الكبيرة مواقع محددة تتوافر فيها عوامل الإنتاج . وسنتعرف أولاً على أهمية الصناعات الصغيرة .

(١)

أولاً : أهمية نشاط الصناعات الصغيرة :

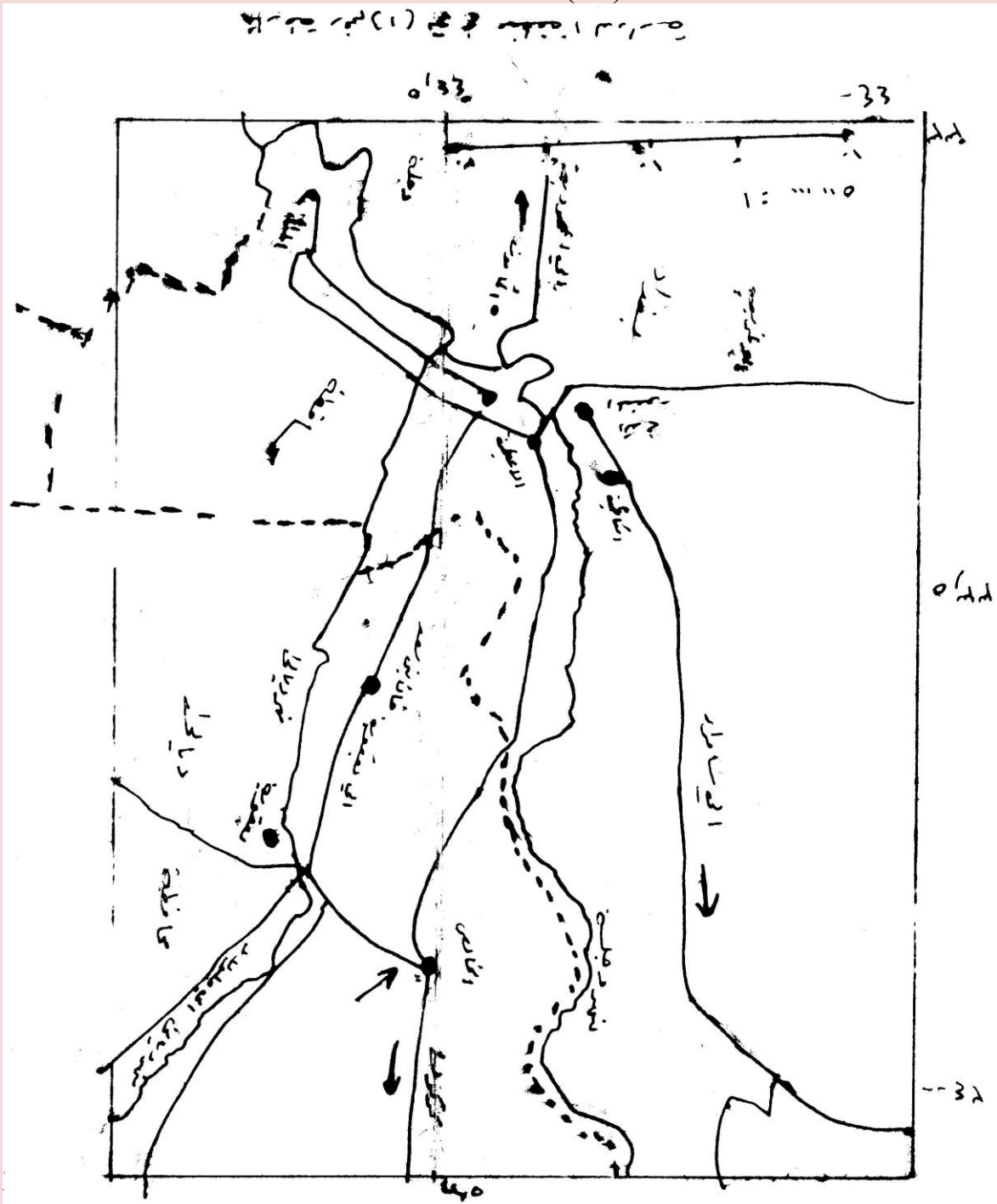
الصناعات الصغيرة ونشاط متنوع وواسع في انتشاره الجغرافي قديم في امتداده التاريخي وسريع في استجابته للتغير والتطور ومختلف في تقنيته ويمكن تحديد أهمية هذا النشاط في النقاط الآتية :

١. إن الصناعات الصغيرة تلعب دوراً مهماً في سد حاجات السوق المحلية وتلبية متطلباتها اليومية من المنتجات الواسعة الاستهلاك ، أو تلك التي يتطلب وجودها طازجة ، كما في الكثير من الصناعات الغذائية .
 ٢. تعمل على اجتذاب المدخرات الخاصة وتراكم رأس المال الثابت في الصناعة . [٣]
 ٣. تعتمد الصناعات الصغيرة على الأيدي العاملة المحلية ، وبذلك تخلق فرص العمل لقطاع واسع من القوى العاملة ولمختلف المهارات وبالتالي تزيد من الدخل وترفع المستوى المعاشي للسكان .
 ٤. تسهم الصناعات الصغيرة في تنويع الإنتاج وبذلك تساعد على تكامل الإنتاج الصناعي في مواقعها .
 ٥. تقوم الصناعة الصغيرة في بعض من مشاريعها على الخامات والمواد الأولية المحلية وبذلك تستثمر الموارد المحلية ومعظم قيمتها الاقتصادية .
 ٦. تلعب الصناعات الصغيرة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية لكونها تنتشر في المراكز الحضرية لخصائصها المتميزة ، من سهولة إنشائها وأدارتها [٤] وبساطة التكنولوجيا المستخدم في اغلب منشأتها .
 ٧. للصناعات الصغيرة دور مهم في عمليات التنمية الصناعية ، حيث يعتمد البناء الصناعي لا على المشاريع الكبيرة وحدها ، بل على مشاريع الصناعات الصغيرة التي تتكامل أو تتربط معها .
- وإذا كانت تلك الميزات ذات أهمية كبيرة للصناعات الصغيرة ، فإن دورها في النمو أو التطور الإقليمي يعد دوراً متميزاً ، ذلك لأن الصناعات الكبيرة تختار مواقعها في أماكن محدودة تتوفر لها عوامل البناء والنجاح ، في حين تنتشر الصناعات الصغيرة في الأقاليم والمراكز الحضرية المختلفة ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة حيث يتأثر نشاط الصناعات الصغيرة بالمكان وبالموقع الجغرافي .

ثانياً: تعريف بالموقع الجغرافي لمكان الدراسة :

تتركز الدراسة على مركز مدينتين هما مدينتا الخالص و خان بني سعد وتتميز كل منها بخصائص محددة سنعطي صور عنهما (خارطة رقم ١) .
 أ.مدينة الخالص : وهي مركز لقضاء الخالص وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى ويمر بها نهر الخالص وهو احد تفرعات نهر ديالى . ويحاط المركز بالبساتين ويرتبط بطرق معبدة باتجاه مدينة بعقوبة بمسافة ٢٠ كم وعلى الطريق الذي يربط بغداد بالطوز ثم كركوك وتبلغ مساحة مركز القضاء ١١٠٩ كم [٥] .

(٢)



ب. مدينة بني سعد : وهي مركز لناحية خان بني سعد وتقع على احد تفرعات نهر ديالى ايضاً إلى الجنوب الغربي من مدينة بعقوبة والخالص وكما تقع على طريق بغداد – بعقوبة المعروف بالطريق القديم أو طريق المعامل (أي معامل الطابوق) .

وبني سعد تبعد بحوالي نصف المسافة بين بغداد والخالص وتبلغ مساحة مركز الناحية ٤٩٧ كم ٢ [٦] وهي تقع على خط طول ٤٤,٥° وهو نفس الخط الذي تقع عليه مدينة الخالص .

وليس هناك فرق بين المدينتين في موقعهما على خطوط العرض إذ لا يتجاوز ذلك ربع الدرجة . ومع ذلك فان المساحات الزراعية ، الديمية غير المضمونة التابعة للقضاء تصل إلى اكثر من ١٠٠,٥ الف دونم [٧] في حين لا تظهر أراضي لها نفس الاحتمال في ناحية بني سعد .

وعموماً فان الخالص كمركز قضاء محاط بالبساتين والأراضي الزراعية بنسب أعلى مما هي عليه ناحية خان بني سعد ويضم مركز قضاء الخالص ٨١,٢٥ ألف نسمة تشكل ٨,٦٨ % من مجموع سكان المحافظة . و لا يوجد توزيع فنوي لرسم الظواهر الديموغرافية إلا إن لها نفس الظروف التي للمحافظة .

ومن ذلك يلاحظ تماثل بعض الظواهر الطبيعية والبشرية وتباين بعضها الآخر . مما يترك السؤال قائماً حول التأثير المكاني لتباين النشاط الصناعي للمنشآت الصغيرة .

ثالثاً : التباين المكاني للنشاط :

في هذا البحث نحاول التعرف على مدى تباين النشاط في مدينتي الخالص وبني سعد وستعتمد المتوفر من البيانات التي يمكن أن تصبح مؤشرات للخصائص الموقعية وهي عدد المنشآت للأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية . ومن تحليلها كما تظهر في الجدول رقم (١) الذي يمثل التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في الخالص وخان بني سعد موضوع الدراسة ، نجد إن الخالص تميزت بالنشاط الزراعي حيث ضمت ١٨٠ منشأة مقابل ٩٤ منشأة لخان بني سعد وتميزت بالنشاط التجاري إذ بلغت منشآتها في الخالص ٤٧٩ مقابل ٣٣٧ منشأة لخان بني سعد أما في النشاطين الصناعي والخدمي فقد

تميزت فيهما خان بني سعد في النشاط الأول بلغت المنشآت ١٠٦ مقابل ٤٩ للخالص أي أكثر من الضعف وفي النشاط الثاني بلغت المنشآت ٣٣٢ مقابل ٢٤٧ منشأة للخالص وبأسلوب آخر والمقارنة مع عموم المحافظة اشغلت المنشآت الصناعية ٥,١٣% في مدينة الخالص مقابل ١٢,٢% في خان بني سعد في حين حصلت المنشآت الزراعية ١٨,٨٥% في الخالص مقابل ١٠,٨٢% في خان بني سعد أما التجارية فقد اشغلت ٥٠,١٦% في الخالص أي نصف منشآت النشاط في حين إنها اشغلت ٣٨,٧٨% في خان بني سعد

(٤)

وحصلت معاكسة لذلك في الخدمية حيث اشغلت في خان بني سعد نسبة أكبر ضمن منشآتها بلغت ٣٨,٢% مقابل ٢٥,٨٦% في الخالص (شكل ١) .

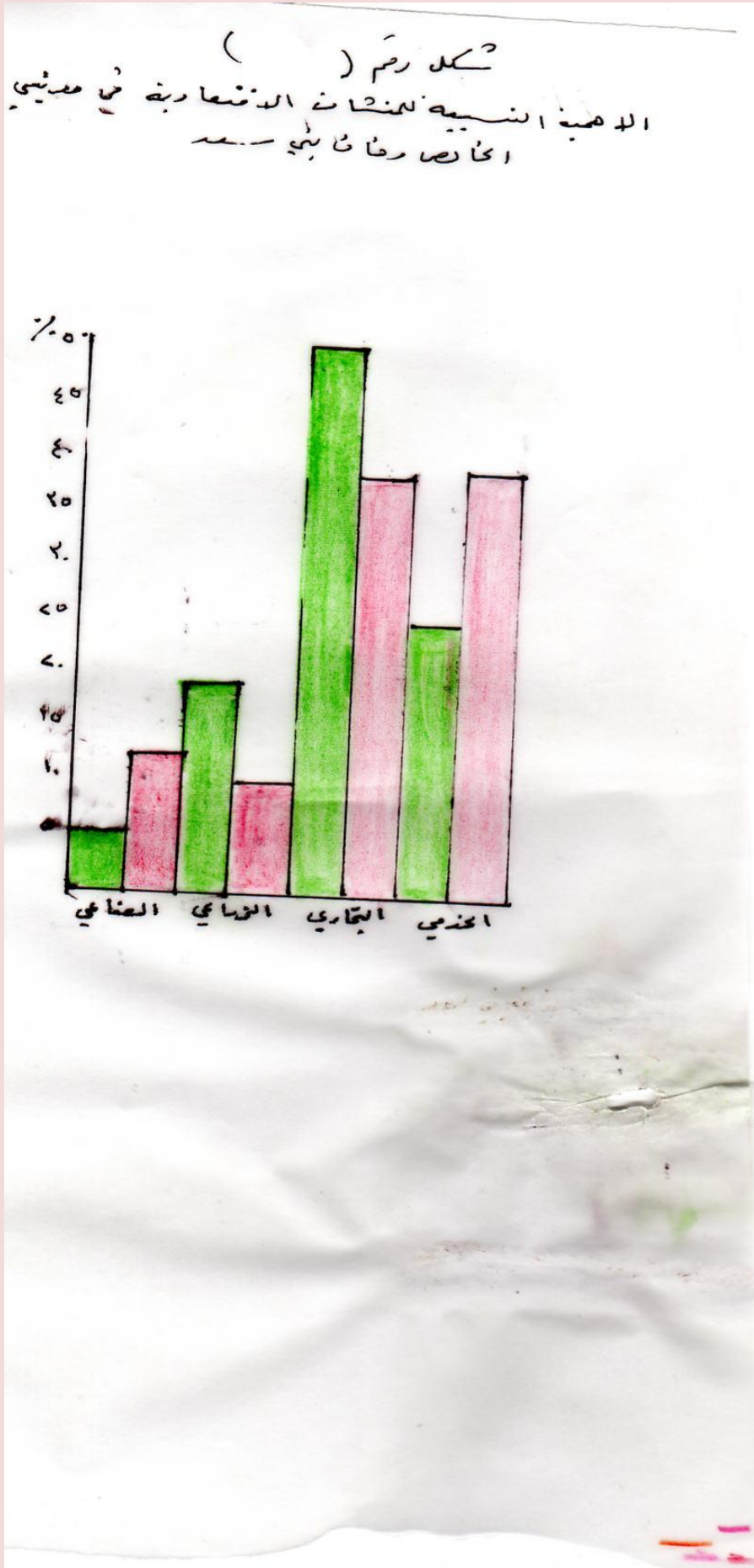
إن هذا التباين يشير إلى التخصص في النشاط الصناعي الذي يميز خان بني سعد في حين إن النشاط التجاري والزراعي يميز النشاط في مدينة الخالص . وحتى نعطي الصورة وضوحاً أكبر ، نلاحظ الأهمية الموقعية لكل نشاط مقارنة بينهما يشكله نفس النشاط في عموم محافظة ديالى وطبقاً لصيغة التوطن الصناعي المعروفة [٨].

جدول رقم ١

التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في مدينتي الخالص وخان بني سعد لسنة ١٩٩٧. [٩]

النشاط	الخالص		خان بني سعد		المحافظة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعي	٤٩	٥,١٣	١٠٦	١٢,٢٠	٧٧٨	٦,٨٩
الزراعي	١٨٠	١٨,٨٥	٩٤	١٠,٨٢	١٣٥٠	١١,٩٥
التجاري	٤٧٩	٥٠,١٦	٣٣٧	٣٨,٧٨	٦١٤٩	٥٤,٤٥
الخدمي	٢٤٧	٢٥,٨٦	٣٣٢	٣٨,٢	٣٠١٦	٢٦,٧٢
المجموع	٩٥٥	١٠٠	٨١٦	١٠٠	١١٢٩٣	١٠٠

(٥)



جدول رقم (٢)
الأهمية الموقعية للنشاط في مدينتي الخالص و خان بني سعد لسنة ١٩٩٧

النشاط	الخالص	خان بني سعد
الصناعي	٠,٧٤	١,٧٧
الزراعي	١,٥٧	٠,٩١
التجاري	٠,٩٢	٠,٧١
الخدمي	٠,٩٦	١,٤٣

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على الجهاز المركزي للإحصاء مصدر رقم (٩) .

في الجدول رقم (٢) يلاحظ إن الخالص فاقت نصيبها مقارنة مع المحافظة في النشاط الزراعي وقاربت ذلك في النشاطين التجاري والخدمي ، أما مدينة خان بني سعد ، فقد فاقت نصيبها في كل من النشاطين التجاري والخدمي وأعلى أهمية بلغتها في النشاط الصناعي إذ تجاوز ذلك ١،٧٧ أي مرة وثلاثة أرباع نصيبها في النشاط الصناعي ، وإذا عرفنا إنها تشكل مركز ناحية وتقرن بالمحافظة بما فيها مدينة بعقوبة ، المركز لاحظنا إن هناك تركزاً صناعياً واضحاً وينتج ذلك الحاجة إلى النشاط الخدمي والذي فاقت فيه عموم المحافظة وبنسبة ١،٤٣ مرة .
وحتى نبعد التأثير الذي يمارسه السكان ، وباعتبار إن المستوى المعاشي متجانس في المدينتين ونأخذ معدل وحدات النشاط منسوبة لكل ألف من السكان يتكون لنا الجدول رقم (٣) أدناه .

جدول رقم (٣)
معدل وحدات النشاط لكل ألف من السكان والأهمية الموقعية
للخالص وخان بني سعد [١٠]

النشاط	الخالص	خان بني سعد	المحافظة	عامل التوطن - الخالص	خان بني سعد
الصناعي	٠،٦	١،٣	٠،٨	٠،٧٥	١،٦٢
الزراعي	٢،٢	١،٢	١،٤	١،٥٧	٠،٨٥
التجاري	٥،٩	٤،٣	٦،٥	٩١،٠٠	٠،٦٦
الخدمي	٣،٠	٤،٣	٣،٢	٠،٩٣	١،٣٤
المجموع	١١،٧	١١،٢	١٢	٢،١٦	٤،٤٧

- ومن الجدول يتضح لنا ما يأتي :
١. ان الخالص تميزت بالنشاط التجاري (٥,٩) وحدة لكل ألف من السكان وكذلك الزراعي (٢,٢) والنشاط الخدمي (٣,٠) ، أما النشاط الصناعي فان منشأته لم تصل إلى مستوى المحافظة وكان (٠,٦) منشأة لكل ألف من السكان .
 ٢. ان خان بني سعد حظيت بأعلى من نصيبها في مختلف الأنشطة ولكن النشاط الزراعي سجل (١,٢) وحدة لكل ألف من السكان في حين تميزت بالنشاطين التجاري والخدمي حيث بلغت فيهما ٤,٣ لكل منهما . أما النشاط الصناعي فكان نصيبها يتجاوز ما هو عليه في المحافظة وبلغ ١,٣ أي أكثر من ضعف معدل ما يصيب كل ألف من السكان في مدينة الخالص ومما يلاحظ ان معامل التوطن للنشاطات أعلاه تباينت بين الخالص وخان بني سعد . وبرز ما ظهر - كما يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان النشاط الصناعي لكل ألف من السكان أشغل في الخالص ٠,٧٥ بما هي عليه المحافظة في حين سجل هذا النشاط ١,٦٢ مرة في ناحية خان بني سعد وبالتالي فان استبعاد تأثير عدد السكان المحلي يرفع من أهمية النشاط الصناعي في خان بني سعد . ويبرز أيضاً النشاط الخدمي الذي سجل رقماً تجاوز فيه ١,٣٤ ما هو في المحافظة وعلى عكس النشاط الصناعي ، فان النشاط الزراعي في الخالص سجل رقماً تجاوز فيه معدل المحافظة ١,٥٧ في حين انه لم يبلغ المعدل في خان بني سعد . وبالتالي فان التوجه في النشاط الصناعي في خان بني سعد يفوق ما هو عليه في الخالص على الرغم من ان النشاط الزراعي وعدد السكان تفوق في الخالص مما عليه في خان بني سعد .
- وبذلك يمكن ان نجد للخصائص الزراعية المارة الذكر للخالص عاملاً في جعل النشاط في المنشآت الزراعية متميزاً عنه في خان بني سعد .

رابعاً : طبيعة هيكل النشاط للصناعات الصغيرة

تطرقنا في المبحث السابق التباين المكاني للأنشطة الإنتاجية ولاحظنا ان هناك تبايناً واضحاً في نوع النشاط السائد في المدينتين موضوع الدراسة . وسنبحث الآن طبيعة هيكل النشاط للمنشآت الصغيرة باعتماد معايير عدد المؤسسات والأيدي العاملة ورأس المال المستخدم في المكائن وهي المؤشرات التي اعتمدها ((الحصر الشامل للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة)) الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في عام ١٩٩٩. [١١] ومن ملاحظة الجدول رقم (٤) ومن معطيات ((الحصر الشامل)) يظهر ان الهيكل الصناعي للمنشآت الصغيرة للخالص لا يشكل هيكلاً متكامللاً بل ان الصناعة فيه صغيرة ومحدودة ، إذ يفتقر إلى الصناعات الورقية والأساسية وأجهزة القياس ، كما ان كل فرع صناعي فيه لا يعطي صورة للتقدم ، فان صناعة الخشب هي أعمال النجارة والصناعات المعدنية .

جدول رقم (٤)
الهيكل الصناعي للمنشآت الصغيرة في مدينة الخالص
لسنة ١٩٩٩

الصناعة	المؤسسات	العمال	رأس المال في	الاهمية		
	عدد	عدد	المكائن	الموقعية		
	%	%	دينار	%		
الغذائية	١٦	٢٤	٧٧٢٠٠	٢٩,٥٣	٣٦,٣٦	٣٣,٣٣
النسيج	٢	٢	٣٦٠٠	٢,٧٤	٤,٥٥	٢,٧٨
الخشب	٨	١٥	٥٠٥٠٠	١٧,١٣	١٨,١٨	٢٠,٨٣
الورق	-	-	-	-	-	-
الكيمياوية	١	٤	٦٠٠٠٠	٧,٥١	٢,٢٧	٥,٥٦
المعدنية						
اللافلزية	١	٣	٥٠٠٠٠	٦,٢٣	٢,٢٧	٤,١٧
الاساسية	-	-	-	-	-	-
المعدنية	١٦	٢٤	١٦٦٧٠٠	٣٦,٨٥	٣٦,٣٦	٣٣,٣٣
اخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤٤	٧٢	٤٠٨٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الخدمات						
الصناعية						
/ / ٥٥٤٢٠ / ٧٥ / ٦٣						
<p>المصدر : نظم اعتماداً على بيانات المصدر الصناعي لسنة ١٩٩٩ الجهاز المركزي للإحصاء ، جداول غير منشورة . الاهمية الموقعية هنا تعني معدل النسب المئوية للمؤشرات .</p>						

(١٠)

هي أعمال حدادة والنسيج هي مشروعات للخياطة وتفنقر إلى أية مشاريع للغزل والحياكة والنسيج . ويظهر ان هناك مشروع واحد للصناعات الكيماوية ممثلاً لصناعة مواد التجميل ومعملاً واحداً للصناعات المعدنية اللافلزية ممثلاً بصناعة الكاشي .

أما اهم الصناعات فكانت الغذائية ممثلة ب (١٦) مشروعاً يعمل فيها (٢٤) عاملاً ومع هذا فان الصناعة تفنقر إلى الصناعات الغذائية المختلفة والمشروبات والتبوغ وتتركز في صناعة الأعلاف التي تتمثل ب (١١) مشروعاً [١٢].

والصناعة المعدنية تتمثل بصناعة الحدادة التي تقوم على إنتاج الأبواب والشبابيك ، ولان نقل منتجاتها اكبر كلفة من نقل موادها الأولية ، ولكونها لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو مهارة عالية ، فأنها تقوم في المدينة ، كما في باقي مدن العراق ، لتستجيب لمطالب البناء وبأقل أسعار ممكنة ولذا تعد من الصناعات المدنية أي تستهلك داخل المدن وليس لها أسواق بعيدة في وضعها الحالي .

ومن ملاحظة الهيكل الصناعي لمدينة خان بني سعد نجد جدول رقم (٥) ان هذه الناحية تمتلك هيكلاً صناعياً أكثر تكاملاً فيما هو عليه في مدينة الخالص فهي تمتلك توازناً نسبياً في مؤسساتها . وعموماً فان المدينة تمتلك (٨٣) مؤسسة منها (٢٦) مؤسسة للصناعات الغذائية تشغل ٣١% من عدد المؤسسات وتتمثل بأربع مشاريع لإنتاج الأملاح ومعمل للتليج واربع لإنتاج الحلويات وثلاثة للطحن والجرش وتمتلك أيضاً أربعة عشر مشروعاً لإنتاج الأعلاف . ومن ملاحظة ذلك نجد ان اكثر المشاريع تعد إنتاجها للتسويق خارج الناحية ، كالأملح والأعلاف .

وتقوم في الناحية صناعة للنسيج إضافة إلى الخياطة يوجد معمل للجواريب وبذلك يلاحظ أيضاً ان الإنتاج هنا موجه للتسويق إلى خارج الناحية وتقوم في الناحية سبع مشاريع في فرع الصناعة الخشبية منها ثلاثة مشاريع لإنتاج حلفة المبردات وهي أيضاً موجهة للتسويق إلى خارج الناحية أما فرع صناعة الورق والذي لم يظهر في مدينة الخالص ، فان خان بني سعد تمتلك ثلاثة مشاريع لإنتاج المناديل الورقية وإنتاج الأكياس الورقية وهي أيضاً موجهة للتسويق إلى خارج الناحية والفرع الخامس الذي يمثل الصناعة الكيماوية ، فان الناحية تمتلك ١٣ مشروعاً لإنتاج أواني البلاستيك والنايلون وأكياس النايلون ومواد كيماوية إضافة إلى معمل لإنتاج كعوب الأحذية وهي – كما يلاحظ من منتجاتها – موجهة للتسويق خارج الناحية حيث لا تستوعب السوق المحلية مثل هذه المنتجات في المستوى الحالي لدخل الأفراد أو مستوى الإنتاج الصناعي .

(١١)

جدول رقم (٥)
الهيكل الصناعي للمنشآت الصغيرة في مدينة خان بني سعد لسنة ١٩٩٩

الصناعة	المؤسسات	العمال	رأس المال في	الأهمية		
	عدد	عدد	المكائن	الموقعية		
	%	%	دينار	%		
الغذائية	٢٦	٥٤	٧٠٨٤٠٠	٣٠,٥٨	٢٦,٧٢	
النسيج	١٥	٥٤	٤٤٤٥٠٠	١٩,١٨	١٨,٥٠	
الخشب	٧	٣٩	٢٥٧٠٠٠	١١,٠٩	١٠,٩٠	
الورق	٣	١٥	٨٨٠٠٠	٣,٨٠	٤,١٦	
الكيمياوية	١٣	٥٩	٤٦٢٠٠٠	١٩,٩٤	١٨,٥١	
المعدنية						
اللافلزية	١٠	٤٩	٢٠٨٠٠٠	٨,٩٨	١٢,٥٣	
الأساسية	-	-	-	-	-	
الحدادة						
والمعادن	٩	٢٦	١٤٩٠٠٠	٦,٤٣	٨,٦٨	
أخرى	-	-	-	-	-	
المجموع	٨٣	٢٩٦	٢٣١٦٩٠٠	١٠٠	١٠٠	
الخدمات						
الصناعية	٨٢	١٧٦	١٧٨١٠٠			

المصدر : نظم من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الحصر الصناعي لسنة ١٩٩٩ الجهاز المركزي للإحصاء ، جداول غير منشورة .
الأهمية الموقعية : تعني معدل النسب المئوية للمؤشرات .

وتقوم في الناحية عشرة مشاريع لمنتجات المعادن اللافلزية لانتاج مواد إنشائية ومنها مشروع عين للكونكريت و ٧ مشاريع لانتاج الكاشي ومشروع للبناء الجاهز ومعظم إنتاجها موجه للتسويق إلى خارج الناحية . وتفتقر الناحية إلى الصناعات الأساسية لانتاج الحديد والصلب والألمنيوم ، وهي مشاريع يتطلب قيامها عوامل موقعية خاصة وهي لا تظهر ايضاً في مدينة الخالص ، كما لا توجد مشاريع في عموم المحافظة . أما الصناعات المعدنية ومنتجاتها فتتمثل في تسع مؤسسات تمثل ١٠,٨٤ % من عدد المؤسسات وهي مشاريع لانتاج الأبواب والشبابيك وإذا كان إنتاجها لسد الحاجة المحلية ، فان إنتاج العلب المعدنية و انتاج البراغي موجهة للتسويق خارج المحافظة ، و يرينا الشكل (٢) التباين في هيكل الصناعات الصغيرة في المدينتين بمعيار الأهمية الموقعية .

بعد أن تعرفنا على طبيعة الصناعات الصغيرة السائدة ولاحظنا الهيكل الصناعي لكل من خان بني سعد ومدينة الخالص يظهر لنا إن هناك اتجاهين واضحين الأول اتجاه نحو بناء الصناعات الصغيرة لمواجهة الطلب المحلي حيث يتوفر حد أدنى من الطلب الذي يمثله عدد السكان ويتمثل بشكل خاص في بعض من الصناعات الغذائية والخياطة والنجارة والحدادة . أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الصناعات التي تنسج لتسويق إنتاجها إلى خارج المدينة ، ويتمثل ذلك في بعض الصناعات الغذائية وصناعات النسيج و انتاج حلفا المبردات والصناعات الورقية والكيمياوية ، فضلاً عن بعض مشاريع الحدادة كإنتاج البراغي والعلب المعدنية . وإذا كان الاتجاه الأول يبرز بشكل خاص في مدينة الخالص فان الاتجاه الثاني يبرز في خان بني سعد ومع ذلك يمكن القول إن اتجاهاً ثالثاً يظهر ويتمثل في الصناعات الكبيرة في المدينتين الذي تعود ملكيتها أساساً للقطاع العام (الاشتراكي) حيث يتجه إنتاجه ليس لسد الحاجة المحلية في المدينتين بل يتجه إلى أسواق أخرى .

وهنا نتساءل ما هي العوامل وراء تلك الاتجاهات .
خامساً : العوامل المكانية لتباين الصناعات الصغيرة :

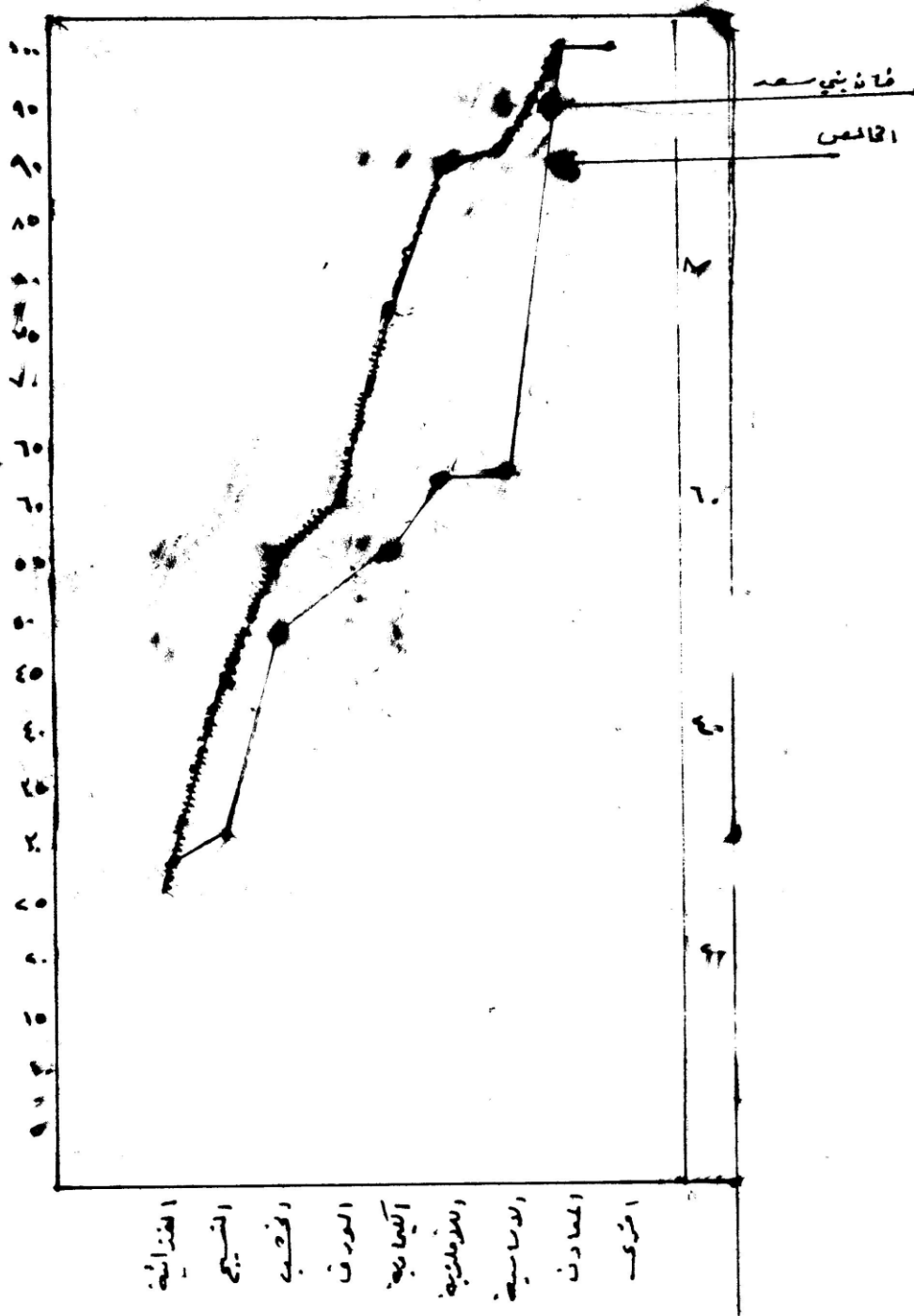
ان قيام الصناعات الصغيرة يرتبط بعوامل عديدة يمكن في ضوءها التعرف على العوامل المؤثرة في تباين النشاط الصناعي بين مدينتي الخالص وخان بني سعد . ويمكن ان تحدد كما يأتي :

- ١ . السوق المحلية ، إذ لا بد من وجود قاعدة للطلب تمثل الحد الأدنى الضروري لقيام الصناعة واستيعاب منتجات الصناعة .
- ٢ . مواد أولية محلية قادرة على تزويد الصناعة بموادها الخام وبالخصائص المطلوبة .

(١٣)

شكل رقم (٢)

الاهنية الموقمية لهيكل القطاع العنابي



٣. الترابط الصناعي ، حيث ان قيام بعض الصناعات يتطلب قيام صناعات تكميلية ، كما ان الأولى توجد سوقاً للمواد نصف المصنعة أو توفر مواد نصف مصنعة على قيام صناعات جديدة ..
٤. ان قيام صناعات كبيرة تدفع إلى المساهمة في صناعات ترابطية أمامية وخلفية سواء قامت بها المشاريع نفسها أو شجعت على قيامها .
٥. الأسواق المجاورة حيث يتوفر طلب إضافي للطلب المحلي ويشجع على توسيع الصناعات الصغيرة أو بناء صناعات جديدة .
٦. عوامل التشجيع والدعم الإداري .
٧. عوامل الطرد التي تمارس في المناطق القريبة ونعني بها مدينة بغداد حيث شرعت العديد من القوانين وأصدرت التعليمات للحد من تركيز المشاريع الصناعية فيها وبتطبيق ذلك على الصناعات الصغيرة في مدينتي الخالص و خان بني سعد نجد ما يأتي :
١. ان الصناعات القائمة هي نوع من الصناعات الصغيرة التي ارتبطت بمقوماتها الأولية من المواد الخام والسوق ، ولذا فان الصناعات الغذائية هي السائدة فضلاً عن صناعة الأعلاف ، ويرجع ذلك إلى توفر خاماتها الأولية كما سبقت الإشارة ، وإلى محدودية سوقها المحلية حيث يوجه الإنتاج إليه ويبدو ذلك واضحاً من ان المشاريع الصناعية في الخالص اكثر حربية ، حيث إن معدل رأس مال المستثمر من المكائن في عموم الصناعة التمويلية للصناعات الصغيرة قيد الدراسة تبلغ ٧٢٩٢ ديناراً وان المعدل يصل في الصناعات الغذائية ٤٨٢٥ ديناراً وبمقارنة ذلك مع خان بني سعد نجد إن معدل المستثمر في الصناعة الصغيرة عامة ٢٧٩١٤ ديناراً تعادل ٣,٨ مرة مثيله في الخالص أما في الصناعات الغذائية على سبيل المثال فيبلغ المعدل في خان بني سعد ٢٧٢٦٤ ديناراً أي ما يعادل ٥,٦ معدل ذلك في الخالص وبذلك فان استخدام المكائن وتطور المشاريع الصغيرة في خان بني سعد تجاوز كثيراً ما هي عليه الصناعات الصغيرة في الخالص .
٢. ان العوامل المكانية الممثلة بالمواد الخام المحلية هي الأوفر في الخالص لكن تأثير السوق كان الأكبر في قيام الصناعة في خان بني سعد حيث ان الإنتاج موجهاً إلى سوق مدينة بغداد .
٣. ان العامل الإداري كان وراء بناء وتوسيع الصناعة في خان بني سعد لما تقرر من إعطاء امتيازات في الأرض والإعفاء من الضرائب ودفع المصرف الصناعي مبالغ اكبر للاستثمار إضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة وهو ما دفع إلى توسع قاعدة الصناعة في مدينة الفلوجة حيث اختيرت المدينتان لتخفيف التركيز الصناعي في العاصمة . [١٣]

٤. ان عوامل التشجيع وحدها غير كافية لأنها تماثل ما هو عليه في الاقضية والنواحي الأخرى والتي لم تحظى بنفس البناء الصناعي .
٥. لقد اسهم في بناء الصناعة وتطورها في خان بني سعد عامل الطرد الذي يواجه الصناعة في بغداد لما حصل من تمركز للصناعة وارتفاع لاسعار الأراضي واختناقات عملية النقل .
٦. فضلاً من ان قرب المستثمرين الذين يرغبون في بناء صناعاتهم في أماكن قريبة ، لان اغلب المستثمرين من أهالي بغداد .
٧. وهناك عامل آخر وهو مستوى المهارة والخبرة التي تتوفر في منطقة بغداد وهي الجار الأقرب إلى خان بني سعد تسهم في عملية البناء الصناعي وتطويره . ولا شك ان معدل عدد العمال يشير هو الآخر إلى التقدم في الصناعة الصغيرة في خان بني سعد ، فعلى الرغم من ارتفاع معدل رأس المال المستثمر فان معدل عدد العمال مرتفع ايضاً فهو في خان بني سعد يبلغ ٣,٦ عاملاً لكل مؤسسة ، في حين يبلغ في الخالص ١,٦ عامل لكل مؤسسة مما يعزز التطور التقني للصناعة الصغيرة في خان بني سعد ، وبالتالي إنتاجها ويجعله موجهاً للسوق المجاورة في بغداد .
- ولما كانت الصناعة والتطور الحضري يرفع من الحاجة إلى الخدمات الصناعية ويزداد ذلك مع تطور الصناعة وتشابكها ، وهذا ما انعكس في قيام تلك الخدمات ، وتظهر أهميتها في خان بني سعد اكبر مما هي عليه في الخالص رغم التباين بعدد السكان لصالح مدينة الخالص ونشاطها الزراعي . ففي عدد المؤسسات بلغ في خان بني سعد ٨٣ مؤسسة مقابل ١,٢ . كما يظهر ذلك اكثر تبايناً في معدل الاستثمار في المكائن والآلات . فهو يبلغ ٢١٧١ ديناراً مقابل ٨٧٩ دينار مؤسسة في مدينة الخالص . مما يشير إلى ارتباط الخدمات الصناعية بالصناعة بدرجة اكبر مما هو عليه استجابة للحاجات المحلية .

سادساً : نتائج الدراسة وتوصياتها :

- طبقاً للمقارنة بين الصناعات الصغيرة في كل من الخالص وخان بني سعد والتي أظهرت تبايناً كبيراً بينهما رغم تقارب خصائصهما ، الطبيعية والبشرية مما أمكن التوصل إلى النتائج الآتية :
١. ان الصناعات الصغيرة تقوم في المدن الكبيرة أو الصغيرة لتلبية متطلبات محلية لمنتجاتها .
 ٢. تميل الصناعات الصغيرة إلى ان تكون حرفية كلما كان سوقها صغيراً ، كما تميل إلى الخامات المحلية .
 ٣. تتجه الصناعات الصغيرة نحو تطوير تكنولوجيتها وزيادة الاستثمار في المكائن والآلات ، كلما اتسعت أسواقها وزاد الطلب على منتجاتها .

٤. تتركز الصناعات الصغيرة في الصناعات الخفيفة واسعة الاستهلاك لسد المتطلبات الشخصية مباشرة ، كما في الصناعات الغذائية .
٥. ان التشابك أو الترابط الصناعي يدفع نحو تطوير الصناعات الصغيرة و انتاج سلع تشكل مواد أولية في صناعات أخرى (لاحظ ذلك في خان بني سعد) .
٦. تبقى الصناعات الصغيرة المرتبطة بالمواد الخام تشكل الحالة الطبيعية لتطور الصناعة ،، في حين ان تطور اقتصاد وصناعة الإقليم أو المدينة ، تعمل على قيام صناعات صغيرة تعتمد مواد خام غير محلية .
٧. ان القوة الأساسية لدفع تطور الصناعات الصغيرة في السوق المحلية أو المجاورة .
٨. تعمل الصناعات الصغيرة على تطور النشاط الخدمي ، وبالتالي تسهم في توفير وزيادة فرص العمل الإقليمية .

وبناء على ذلك يمكن وضع البحث عدد من التوصيات في شأن الصناعات الصغيرة عامة أو لمنطقة الدراسة التي يراها مهمة وهي تتركز في :

- أ. العمل على تشجيع قيام الصناعات الصغيرة ، واعتبار زيادتها ونموها هدفاً ادارياً في المدن العراقية ، ووضع اتجاهاته في هذا المجال .
- ب. تيسير تطوير الصناعات الصغيرة بتشجيع استيراد المكنات والآلات التي تتطلبها تلك الصناعات ، وهو ما كانت الجهات المعنية الرسمية قد أخذت به في بداية الثمانينات .
- ت. تشجيع قيام لجان أو اتحادات من أصحاب مشاريع الصناعات الصغيرة لتطوير عملهم وحل للمشكلات الآنية التي تواجههم .
- ث. توفير متطلبات الهياكل الأساسية من طاقة ومياه وطرق .
- ج. تشجيع إقامة المعارض المحلية والإقليمية وبشكل دوري لعرض نتاجات الصناعة المحلية ، مما يسهم ليس فقط في تطوير أسواقها ولكن أيضاً لتوثيق حركة التطور الصناعي الإقليمي .
- ح. تشجيع الدوائر الرسمية المحلية على الاستفادة من المنتجات المحلية في سد حاجاتها المختلفة .
- خ. السير وفق الأسس التي اعتمدها خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠ والتي حددت بعض من أهدافها في رفع المستوى التكنولوجي واستغلال المواد الأولية المحلية المتوفرة والمنتجات الوسيطة والتركيز على إنتاج سلع وتطوره وتكثيف جهود التنمية الزراعية لما لها من علاقات ترابطية وثيقة ومتبادلة بين الزراعة والصناعة وهي أهداف حددتها للقطاع الخاص كي يساير التطورات

التي كانت سائدة في القطاع الاشتراكي .
(١٧)

المصادر

1. a. F . Perroux , Note of the Concept of Growth poles , in :
Economic policy for Development , Edited by siuery
stone , London 1971 .
- b. Altert O. tlirshm an .Stratigy of Economic Development , in
: Economic policy for Development , Modren Economic ,
London 1973 .
- ٢ . أبحاث مؤتمر الصناعات الصغيرة وأفاق تطورها الذي عقده اتحاد الصناعات
للفترة من ١٣- ١٥ نيسان ١٩٩٣ .
- ٣ . د . مدحت كاظم القريشي ، دور الصناعات الصغيرة في التنمية الصناعية من
أبحاث مؤتمر (الصناعات الصغيرة) وأفاق تطورها ، اتحاد الصناعات
العراقي ، ٢٥ (مسحوب في الرونيو) .
- ٤ . د . حميد الجميلي واخرون ، الاقتصاد الصناعي ، طبع في مؤسسة سيمار
وتوماك - فرنسا ١٩٧٩ ص ١٠٧ .
- ٥ . المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٩٣ جدول ٥/١ ص ١٠ .
- ٦ . المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٩٣ مصدر رقم ٥ ص ١٠ .
- ٧ . دائرة الزراعة ، محافظة ديالى . الأراضي المستصلحة وغير المستصلحة في
محافظة ديالى جدول رقم ٢ .
- ٨ . د . محمد علي عمر الفرا ، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية ، دار
العلم للطباعة بيروت ١٩٨٣ ص ١٥٣ .
- ٩ . وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج حصر منشآت القطاع
الخاص لسنة ١٩٩٧ مسحوب بالرونيو بغداد ١٩٩٧ جدول ١٠ ص ٣٢- ٣٤
- ١٠ . د . عباس علي التميمي ، د . عبد الله حسون محمد ، التباين المكاني للأنشطة
الاقتصادية في محافظة ديالى ، المجلة العلمية لجامعة تكريت للإنسانيات ،
تكريت ١٩٩٤ جدول رقم (٣) .
- ١١ . الجهاز المركزي للإحصاء ، الحصر الشامل للمؤسسات الصناعية الصغيرة
والمتوسطة ، اجري في ١٨/٦/١٩٩٩ ، جدول الحاسبة الإلكترونية
((غير منشور))
- ١٢ . نفس المصدر والجدول رقم (٩) .
- ١٣ . د . سميرة الشماع ، مناطق الصناعة في العراق ، وزارة الثقافة والأعلام بغداد
١٩٨٠ ص ٢٣ .